● أخبار قصيرة

نائب بريطاني يدعو حكومة بلاده لوقف صادرات الأسلحة إلى الكيان الغاصب

دعا النائب البريطاني، ريتشارد بورغون، حكومة بلاده إلى «الإعلان عن موقف واضح واتخاذ قرار أخلاقي وسياسي، بوقف صادرات الأسلحة إلى كيان العدو».

وجاءت دعوة بورغون تعليقًا على إعلان المحكمة العليا البريطانية، الاثنين ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٥، عن قرارها برفض الدعوى المرفوعة لوقف صادرات السلاح إلى كيان العدو، واعتبارها أنّ «قضية تصدير المعدّات العسكرية، بما فيها تلك المتعلّقة بمقاتلات «إف ٣٥»، ليست من اختصاص القضاء بل يعود إلى السلطة التشريعية والتنفيذية».

وكان بورغون قد حذّر، في مؤتمر صحافي عقده أمام مبنى المحكمة في لندن بعد صدور الحكم، من أنّه «إذا لم تقم الحكومة البريطانية بحسم الأمر» فإنّه سيُطالب بـ«إجراء تصويت داخل البرلمان حول الموضوع»، مؤكّدًا أنّ «الحكم يجب ألّا يُفسَّر على أنّه مبرّر للتهرُّب من المسؤولية».

وأشار النائب البريطاني إلى «توضيح الحكم بأنّ القرار المتعلّق بصادرات المعدّات العسكرية يجب أنْ يتم البتّ فيه من قِبَل الحكومة والبرلمان».

الرئيس البرازيلي: تهديدات ترامب لشركاء «بريكس» غير مسؤولة

قال الرئيس البرازيلي «لولا دا سيلفا» في مؤتمر صحفي في ختام قمة «بريكس» في ريو دي جانيرو، يوم الإثنين: «لا أعتقد أن هذا أمر مسؤول وجدي بالنسبة إلى رئيس دولة بحجم الولايات المتحدة أن يهدد العالم على الانترنت». وأضاف: «أعتقد أن هذا خطأ كبير وقرار غير مسؤول».

وكان دونالد ترامب قد هدد بفرض الرسوم الجمركية الإضافية بنسبة ١٠ ٪ على الدول التي تقوم بتفعيل أجندات مجموعة «بريكس»، والتي اعتبرها «معادية لأمريكا». وجاءت تهديدات ترامب على خلفية قمة «بريكس» في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، التي عقدت يومي ٦ و٧ يوليو/تموز.

«بلومبرغ»: الاتحاد الأوروبي يستعد لفرض رسوم على السلع الأمريكية

أفادت وكالة «بلومبرغ» بأن الاتحاد الأوروبي يستعد لفرض رسوم تجارية على السلع الأمريكية بقيمة ١١٦ مليار يورو في السنة، وذلك وسط استمرار المفاوضات حول الصفقة التجارية.

ووفق معلومات الوكالة، فإن الاتحاد الأوروبي أعد المجموعة الصغرى من الرسوم، التي سيتم فرضها على فول الصويا وبعض المنتجات الزراعية والدراجات النارية بقيمة ٢١ مليار يورو.

وسيتم فرضها في حال عدم تخلي الولايات المتحدة عن الرسوم بنسبة ١٠ ٪ على الصلب والألمنيوم والسيارات الأوروبية.

والحزمة الكبرى من العقوبات تشمل الصادرات الأمريكية الأخرى بقيمة ٩٥ مليار يورو، بما فيها طائرات «بوينغ» والسيارات وغيرها.

مأزق الانضمام للناتو

أوكرانيا.. بين المطرقة الروسية وسندان الأطلسي

الوفاق/ منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير/ شباط ٢٠٢٢، تغيّرت ملامح الأمن الأوروبي بشكلٍ جذري. لم تعد أوكرانيا مجرد دولة تسعى للاندماج في المنظومة الغربية، بل أصبحت ساحة صراع مفتوح بين الشرق والغرب.

وبينما ترى كييف في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضمانةً لأمنها، تعتبر موسكو ذلك تهديدًا وجوديًا. ومع استمرار الحرب، أصبحت مفاوضات الانضمام إلى الناتو أكثر تعقيدًا، حتى وصفتها الخارجية الأوكرانية مؤخرًا بأنها «سامة»، ما يعكس حجم الإحباط السياسي في كييف.

من التعاون إلى التصعيد.. تاريخ العلاقة بين أوكرانيا والناتو

بدأت العلاقة بين أوكرانيا والناتو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، حين بدأت كييف في بناء علاقات مع الغرب، لكنها حرصت على عدم استفزاز روسيا. في قمة بوخارست عام ٢٠٠٨، أعلن الناتو أن أوكرانيا وجورجيا ستنضمان يومًا ما، دون تحديد جدول زمني. هذا الإعلان أثار غضب موسكو، التي اعتبرته تجاوزًا للخطوط الحمراء.

في عام ٢٠١٤، وبعد ثورة الميدان الأوروبي والتي اندلعت في أوكرانيا، شهدت البلاد تحولات سياسية واجتماعية كبيرة، كما ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم.

نقطة التحول في طموحات كييف

مع بداية الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٠٢٢، لم يعد الحديث عن الناتو مجرد طموح سياسي، بل أصبح مطلبًا وجوديًا. الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي قال في إحدى تصريحاته: «إذا لم يكن لدينا ضمانات أمنية، فإننا بحاجة إلى عضوية الناتو فورًا».

لكن الناتو، رغم دعمه العسكري واللوجستي، لم يمنح أوكرانيا العضوية. السبب؟ المادة الخامسة من ميثاق الحلف، التي تنص على أن أي هجوم على دولة عضو يُعتبر هجومًا على الجميع مما يعني مواجهة مباشرة مع روسيا، وهو ما لا تريده دول الحلف.

مواقف دولية متباينة.. بين الدعم والتحفظ

الولايات المتحدة، رغم كونها القوة الأكبر في الناتو، اتخذت موقفًا حذرًا. دونالد ترامب ووفق تصريحات الأمين العام للناتو، أزال ملف انضمام أوكرانيا من طاولة المفاوضات معتبرًا أن ذلك «ليس في مصلحة أميركا».

وفي شباط/فبراير الماضي، قال وزير الدفاع الأميركي بيت هيغسيث إنّ «الولايات المتحدة لا تعتقد أن عضوية أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي هي نتيجة واقعية للتسوية الدبلوماسية للصراع مع روسيا». ألمانيا، من جهتها، دعت إلى التركيز على دعم أوكرانيا عسكريًا بدلًا من مناقشة عضويتها. المستشار أولاف شولتز شدد على أن قمة الناتو يجب أن تركز على تعزيز قدرات كييف الدفاعية. أما بولندا، التي تُعد من أكثر الدول دعمًا لأوكرانيا، فقد عبّر رئيسها «كارول نافروتسكي» عن أن انضمام كييف للناتو غير ممكن حاليًا بسبب الحرب، مؤكدًا أن الحلف لا يستطيع تحمل تبعات تفعيل المادة الخامسة في ظل النزاع المستمر. روسيا، بطبيعة الحال، تعتبر انضمام أوكرانيا للناتو «خطًا أحمر»، الكرملين حذّر مرارًا من أن هذه الخطوة ستؤدي إلى تصعيد غير مسبوق، وقد تدفع موسكو إلى اتخاذ إجراءات عسكرية مباشرة ضد دول الحلف، فقد صرح الرئيس فلاديمير بوتين قائلاً: «ما لم نحققه بالمفاوضات، سنحققه بالعمليات العسكرية»، في إشارة إلى رفضه القاطع لانضمام أوكرانيا للناتو.

رغم دعم الناتو العسكري واللوجستي، لم تُمنح أوكرانيا العضوية بسبب ميثاق الحلف، الذي ينص على أن أي هجوم على دولة عضو يُعتبر هجومًا على الجميع، ما يعني مواجهة مباشرة مع روسيا، وهو ما لا تريده دول الحلف

مفاوضات «سامة».. إحباط كييف المتزايد

في يوليو/ تموز ٢٠٢٥، وصف المتحدث باسم الخارجية الأوكرانية، جورجي تيخي، مفاوضات الانضمام بأنها «سامة»، مشيرًا إلى أن كل جولة تنتهي دون تقدم. هذا التصريح يعكس شعورًا متزايدًا بالإحباط داخل كييف، التي ترى أن الغرب يتردد في منحها العضوية رغم التضحيات التي قدمتها، وقد عبر زيلينسكي عن خيبة أمله قائلاً: «لقد قدمنا كل ما يمكن تقديمه، لكننا لا نزال نُعامل كدولة هامشية».

عقبات قانونية وسياسية

من الناحية القانونية، لا يوجد ما يمنع الناتو من قبول أوكرانيا كعضو. لكن من الناحية السياسية، هناك العديد من العقبات منها استمرار الحرب ما يجعل العضوية محفوفة بالمخاطر وهناك انقسام داخل الحلف حول توقيت الانضمام وكذلك التخوف من التصعيد العسكري مع روسيا، والحاجة إلى إصلاحات داخلية في أوكرانيا، خاصةً في مكافحة الفساد.

كما أن بعض الدول الأعضاء ترى أن قبول أوكرانيا قد يؤدي إلى إطالة أمد الصراع، لأن روسيا ستعتبر ذلك إعلان حرب، وقد تفتح جبهات جديدة في أوروبا الشرقية.

ماذا ينتظر أوكرانيا؟

هناك عدة سيناريوهات أمام أوكرانيا منها الانضمام بعد انتهاء الحرب وهذا السيناريو يتطلب وقف إطلاق النار، واستقرار سياسي، وتنفيذ إصلاحات داخلية، وهو قد يكون مقبولًا لدى معظم دول الحلف، أمّا السيناريو الثاني فيقوم على اتفاقيات أمنية ثنائية وذلك في حال تعذر الانضمام الرسمي حينها قد تلجأ أوكرانيا إلى توقيع اتفاقيات دفاع مشترك مع دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا التي ستمنحها حماية جزئية، والسيناريو الثالث تعزيز التعاون دون عضوية، فقد يواصل الناتو دعم أوكرانيا عبر إنشاء مجالس مشتركة وتقديم مساعدات عسكرية دون منحها العضوية الكاملة، وآخرها تجميد الملف مؤقتًا ففي حال استمرار الحرب فقد يتم تجميد ملف الانضمام مع إبقاء الباب مفتوحًا للمستقبل.

بين الحلم والواقع

الحرب الروسية الأوكرانية أعادت تشكيل الأمن الأوروبي، ودفعت أوكرانيا إلى المطالبة بعضوية الناتو كضمانة استراتيجية. لكن الواقع الجيوسياسي، والمخاوف من التصعيد، والمواقف المتباينة داخل الحلف، جعلت هذه المفاوضات تدخل مرحلة «سامة»، كما وصفتها كييف. فهل سيكون الناتو مستعدًا لقبول أوكرانيا كعضو كامل؟ أم أن الحسابات السياسية ستبقيها على هامش الحلف؟ الإجابة لا تزال معلّقة، بانتظار نهاية الحرب وتغير موازين القوى.

إثر خلافه العلني مع ترامب .. إيلون ماسك يُعلن تأسيس «حزب أميركا»

أعلن الملياردير الأميركي إيلون ماسك تأسيس «حزب أميركا»، وذلك بعد يوم من منشور كتبه على منصة «إكس» سأل فيه متابعيه عمّا إذا كان ينبغي تأسيس حزب سياسي جديد في الولايات المتحدة. وقال ماسك في منشور جديد على حسابه إنه «بنسبة اثنين إلى واحد، يريدون حزباً سياسياً جديداً، وستحصلون عليه»، وأضاف «عندما يتعلق الأمر بإفلاس بلدنا بسبب الهدر والفساد، فإننا نعيش في نظام الحزب الواحد، وليس في ديموقراطية»، وتابع «اليوم، تأسس حزب أميركا ليعيد لكم حريتكم».

ويأتي إعلان ماسك بعد يوم من توقيع دونالد ترامب على مشروع قانون خفض الضرائب، وهو القانون الذي عارضه بشدة ماسك الحليف السابق لترامب. فقد وصف ماسك المشروع بأنه «يضر بمستقبل الصناعة ويمنح الأفضلية لصناعات الماضي»، ما أثار حفيظة ترامب الذي اعتبر تصريحات ماسك تحديًا مباشرًا لسياساته الاقتصادية.

ورد ترامب على انتقادات ماسك باقتراح أن تدرس إدارة الكفاءة الحكومية خفض الدعم الفيدرالي لشركاته، مثل «تسلا» و«سبايس إكس»، متهماً إياه بالاعتماد على أموال دافعي الضرائب. وقال ترامب ساخرًا: «لا مزيد من إطلاق الصواريخ أو إنتاج السيارات الكهربائية، وستوفر بلادنا ثروة طائلة». هذا الموقف يعكس تحول الخطاب الجمهوري نحو دعم الصناعات التقليدية، مثل الوقود الأحفوري، على حساب الصناعات النظيفة.

في المقابل، صعّد ماسك لهجته عبر منشورات متتالية على منصة «إكس» متهماً الحزبين الديمقراطي والجمهوري بأنهما أصبحا «حزبًا واحدًا لا يهتم بالشعب». ولوّح بتأسيس «حزب أميركا» إذا تم تمرير مشروع القانون، قائلاً إن الوقت قد حان لتشكيل قوة سياسية جديدة تواجه «الهدر والفساد». كما هدد بتمويل حملات ضد السياسيين الذين يدعمون زيادة الإنفاق الحكومي، مؤكدًا أن ذلك قد يصبح «آخر ما يفعله في حياته».

هذا وقد موّل ماسك جزءاً كبيراً من حملة ترامب الانتخابية الرئاسية، ثم تمت الاستعانة به ليكون أبرز مستشاري ترامب بعد ذلك، وقاد جهوداً واسعة ومثيرة للجدل لتقليص حجم القوى العاملة الفدرالية وخفض الإنفاق قبل أن يترك الإدارة الأميركية في مايو/أيار.

والشهر الماضي، تصاعدت الخلافات بين ترامب وماسك وظهرت للعلن، بعد تحالف وثيق جمع الرجلين، وانتهى الخلاف من دون عودة العلاقات باعتذار ماسك من ترامب وقول الأخير إن ماسك «رجل رائع وناجح».

وقال ماسك في وقت سابق إنه سيؤسس حزباً سياسياً جديداً وسينفق الأموال لإزاحة المشرّعين الذين دعموا مشروع القانون. وعبر نواب من الحزب الجمهوري عن قلقهم من أن عداء ماسك لترامب قد يضر بأغلبيتهم في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس العام المقبل.

وانضم ماسك إلى إدارة ترامب بخطط جريئة لخفض تريليوني دولار من الميزانية الاتحادية، ثم تركها بعد أن حقق أقل من ذلك بكثير، إذ تمكّن من تقليص حوالي ٠,٥ ٪ فقط من إجمالي الإنفاق.

وتسبّبت خططه التي تضمنت إلغاء آلاف الوظائف الاتحادية وخفض مليارات الدولارات من المساعدات الخارجية وغيرها من البرامج في إحداث اضطراب بالهيئات الاتحادية، في حين أثار احتجاجات واسعة النطاق في مراكز بيع «تسلا» بالولايات المتحدة وأوروبا.

والجدير ذكره أن إيلون ماسك المولود في جنوب إفريقيا، لا يمكنه الترشح في الانتخابات الرئاسية المستقبلية، إذ يجب على المرشحين أن يكونوا مولودين في الولايات المتحدة.